الأمم المتحدة

A/CONF.219/IPC/4

Distr.: General
2 November 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

اسطنبول، تركيا
٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
الدورة الأولى
نيويورك، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
التحضيرات الفنية للمؤتمر

تقرير الاجتماع الاستعراضي التحضيري على الصعيد الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ واليمن

موجز

انعقد الحوار حول السياسات الرفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمتعلق ببرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا في داكا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وكان ذلك جزءاً من العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي سيُعقد في تركيا عام ٢٠١١، عملا بالقرار ٢٢٧/٦٣. وحضر الحوار حول السياسات، الذي ضم ١٣ بلدا من أقل البلدان نموا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ واليمن، حوالي ١٢٠ جهة من أصحاب المصلحة في برنامج عمل بروكسل، من بينهم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، والشركاء في التنمية، ومجموعة واسعة من ممثلي المجتمع المدني.

* A/CONF.219/IPC/1.

181110 161110 10-61730 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أما هدف الاجتماع فكان إجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ واقتراح اتخاذ تدابير على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لإعطاء دفع للتنمية في أقل البلدان نموا خلال العقد القادم. واتضح من الحوار حول السياسات أنه رغم إحراز بعض التقدم في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل بروكسل، فلا تزال أقل البلدان نموا تعاني من تحديات إنمائية متعددة. كما قدّم الحوار اقتراحات من أجل وضع برنامج عمل جديد.

وتم التداول في الوثيقة الختامية إلى أن صدَّق عليها في اليوم الأخير حوار حول السياسات الرفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي استمر ثلاثة أيام. وعرضت الوثيقة لاحقا على اللجنة في إطار الاستعراض الإقليمي الذي أجرته اللجنة في دورتها السادسة والستين التي عُقدت في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ في إنشيون، جمهورية كوريا. وأحاطت اللجنة علما بوثيقة داكا الختامية (E/ESCAP/66/6).

أولا – وثيقة داكا الختامية

١ - خلص الحوار حول السياسات الرفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمتعلق ببرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا إلى أنه، على الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجالات مختلفة، مثل تحقيق معدل النمو المستهدف وزيادة نسب الاستثمار في عدد من البلدان، فإن برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (برنامج عمل بروكسل)[(١)] لا يزال برنامجا غير مكتمل بالنسبة لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إذ، تخلّف ركب أقل البلدان نموا عموما، عن البلدان الأخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. فبالإضافة إلى بطء تقدمها في تحقيق الأهداف والغايات الرئيسية المتفق عليها في برنامج العمل، عانت أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، من آثار متعددة نجمت عن أزمة الغذاء والطاقة، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وآثار تغير المناخ على القطاعات الحقيقية لاقتصاداتها، مما يهدد بتقويض المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن ويؤثر سلبا على آفاقها المستقبلية. وارتفاع وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ إلى جانب عدم قدرتها على التصدي لآثارها، أدى إلى ازدياد ضعفها مما يقوض تنميتها الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، تباطأ نسق التقدّم المحرز نحو الحد من الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية

(١) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

للألفية، كما واجهت هذه البلدان صعوبات في ضمان تمويل فعال من حيث التكلفة لأغراض التنمية.

٢ - وفي المتوسط، حققت أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ نسب استثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧. ويعود ذلك جزئيا إلى تنويع صادرات بعض البلدان الأقل نموا في آسيا لتشمل قطاع التصنيع. وهكذا، حقق ٧ بلدان من أصل ١٤ بلدا من أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ معدل النمو المستهدف ونسبته ٧ في المائة طوال معظم العقد. إلا أنه في مجالات أخرى، مثل الحصول على المياه في المناطق الحضرية، والمساواة بين الجنسين في التعليم العالي، ثم، بشكل خاص، الحد من الفقر، فإن قلة قليلة من البلدان كانت قد أحرزت قدراً كافياً من التقدم قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨. وبالمثل، في بعض المجالات، مثل التعليم الابتدائي (بما في ذلك المساواة بين الجنسين)، ومعدل انتشار السل، فإن أغلبية أقل البلدان نموا الخمسة عشر في آسيا والمحيط الهادئ كانت من بين الأوائل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة أو أنها تسير على الدرب نحو تحقيقها.

٣ - وقد أبرزت أزمة الغذاء والوقود والأزمة المالية والاقتصادية مواطن ضعف أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ إزاء الصدمات الخارجية. فالأزمة المالية ألحقت أضرارا بهذه البلدان عن طريق قنوات مختلفة، من بينها تجارة البضائع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والأسواق المالية. وهذه الآثار بدورها أدت إلى تخفيض العمالة، وتدفقات رأس المال، وإيرادات الحكومة، مما أفضى إلى الحد من الحيز المتاح ضمن السياسة العامة لمعالجة العوائق الهيكلية التي تعرقل التنمية.

٤ - وأقل البلدان نموا أشد عرضة من غيرها من البلدان لآثار تغير المناخ لعدة أسباب. أولا، لأن الكثير منها، مثل الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة، هي الأشد عُرضة لتبعات الاحترار العالمي مثل ارتفاع مستوى سطح البحر. وثانياً، تفاقمت هذه المشكلة بسبب اعتماد اقتصاداتها الكبير على الزراعة. وثالثاً، يتسبب ذوبان الكتل الجليدية في جبال الهيملايا في نشأة تداعيات سلبية بعيدة المدى بالنسبة للبلدان الواقعة قرب المصبات. ورابعاً، أدى ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية إلى تفاقم مواطن ضعفها وتدني قدرتها على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. والبلدان الجزرية الأقل نموا معرّضة حتى أكثر من غيرها لتهديدات البقاء التي تشكّلها آثار تغير المناخ على مصادر رزقها وأمنها الوطني التي تسمح لها بالبقاء كدول ذات سيادة، بل أن بعضها بدأ يعاني بالفعل من ظاهرة اللاجئين المشردين داخليا جرّاء تغير المناخ. فهذه الاقتصادات الصغيرة المنفتحة ضيقة النطاق، التي تعتمد اعتماداً

شديداً على تجارة عدد ضئيل من السلع الأساسية والخدمات تستوجب نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجدية في مواطن الضعف الاقتصادي للبلدان الجزرية الأقل نموا عند تقييمه لما إذا كان يجوز تخريجها من قائمة أقل البلدان نموا. وسلّط الاجتماع الضوء على حالة جزر الملديف وساموا والزلزال الذي وقع مؤخرا في هايتي بوصفها أدلة قوية على الوهن الشديد الذي تعاني منه البلدان الجزرية الأقل نموا، وعلى ضرورة تقديم المجتمع الدولي بصورة عاجلة الدعم لبرامجها الهادفة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدته.

ألف – تعبئة المزيد من تدابير وإجراءات الدعم الدولي والإقليمي لصالح أقل البلدان نموا وصياغة شراكة جديدة

٥ – إن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية واستخدامها بفعالية مسألة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وكذلك أهداف برنامج عمل بروكسل ولتعزيز شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة والشاملة في أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦ – ومع أن المسؤولية عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل تقع في المقام الأول على أقل البلدان نمواً كل منها بمفرده، إلا أن الاقتصادات المحلية لهذه البلدان أصبحت الآن متشابكة في نسيج النظام الاقتصادي العالمي. ولهذا، فإن دعم بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، واستغلال الفرص التي تتيحها التجارة والاستثمار استغلالاً فعالاً، مع المساعدة المالية والتقنية العالمية كلها مهمة بالنسبة لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تنفيذ برنامج العمل. إلا أن الحوار حول السياسات يلاحظ مع القلق أن الالتزامات التي قُطعت في إطار برنامج عمل بروكسل في مجال التجارة، والمعونة، والتدفقات المالية بقيت إلى حد كبير حتى الآن دون الوفاء بها لصالح أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١ – التجارة

٧ – ظلت أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مهمّشة في التجارة الدولية، وهي بحاجة إلى مساعدة تقنية متصلة بالتجارة تكون عاجلة وواسعة النطاق لكي تتمكن من الاستفادة الكاملة من الفوائد التي تتيحها التجارة الدولية لتنميتها.

٨ – ورغم أن أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تمكنت من تنويع صادراتها لتشمل صادرات صناعية كثيفة اليد العاملة، فإنها بحاجة إلى زيادة كبيرة في مستوى إنتاجها وقدرتها على التصدير وتنويعها أكثر. ومن شأن ذلك تمكينها من زيادة حصتها في التجارة العالمية، وتعزيز قيمتها المضافة والقيمة المحتفظ بها من صادراتها، وتحسين معدلات تبادلها

التجاري. ولزيادة رفع حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية، يجب بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى دون الإقليمي والإقليمي وتعزيز تدفقات التجارة والاستثمار. ويجب كذلك تنويع الصادرات حسب القطاع وحسب السوق التي توجَّه إليها الصادرات.

٩ - وفي هذا السياق، يدعو الحوار حول السياسات إلى رفع مستويات الدعم والمساعدة التي يقدمها الشركاء في التنمية لتعزيز قدرات هذه البلدان على العرض ولتنويع تجارتها. كما يدعو إلى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في وقت قريب وعلى نحو نزيه ومتوازن في حدود عام ٢٠١٠، وإلى تمكين أقل البلدان نموا من الوصول المبكّر إلى الأسواق المعفاة من الرسوم ومن نظام الحصص المحددة. ويدعو الحوار كذلك إلى إنشاء مرفق مخصص لديه موارده من أجل معالجة مشكلة القيود المتصلة بالعرض.

١٠ - ومن أجل رفع حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية بشكل كبير ومساهمتها في تنميتها، فإنها تحتاج إلى أن يتيح شركاؤها أمامها المزيد من الفرص للوصول إلى الأسواق وأن تكون هذه الفرص قابلة للتنبؤ بها، وأن يقدموا لها الدعم لتكوين قدرات تصدير قادرة على المنافسة من حيث التكاليف والجودة ولبناء هياكل أساسية متصلة بالتجارة.

١١ - والحواجز الجمركية وغير الجمركية والدعم المقدّم في البلدان المتقدمة النمو تؤثر سلبا على عائدات التصدير في أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومع أن البلدان المتقدمة عادة ما تفرض تعريفات جمركية أقل عموما على الصادرات من البلدان النامية، إلا أنها تفرض زيادة قصوى للتعريفات على المنتجات الزراعية والمنتجات التي تعتمد على اليد العاملة المكثفة. ونتيجة لذلك، تتحمل أقل البلدان نموا معدلات تعريفات جمركية أعلى من معدلات التعريفات المفروضة على نظرائها من البلدان المتقدمة.

١٢ - بالنسبة لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادىء، فإن تطبيق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي يسمح لها وضعها بذلك، تطبيقاً كاملاً للقواعد التي تتيح وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق المعفاة من الرسوم ومن الحصص المحدَّدة على النحو المتفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري[٢]، له أهمية بالغة لإدماجها في النظام التجاري العالمي بشكل مفيد لها.

١٣ - وتستفيد معظم أقل البلدان نموا من شروط تفضيلية للوصول إلى أسواق البلدان الصناعية في إطار نظام الأفضليات المعمّم. إلا أن الفوائد التي يمكن جنيها من العديد من

(٢) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاحة على الموقع http://docsonline.wto.org.

خطط نظام الأفضليات المعمّم محدودة. كما أن الهوامش التفضيلية غالباً ما تكون أصغر بالنسبة للمنتجات الحساسة التي تتمتع بالحماية الكبرى. ونظرا إلى أن عددا كبيرا من البلدان (كثيرا ما تكون لديها هياكل تصدير متماثلة) تحظى بخطط تفضيلية، فإن ذلك يقلل من أي ميزة تنافسية قد تتيحها هذه الخطط. وإضفاء مزيد من الشفافية على قواعد المنشأ وتبسيطها، مما يتيح تراكم المصادر، على الأقل على الصعيد الإقليمي، قد يحسّن استخدام الأفضليات ويرفع من قيمتها، شأنه شأن توفير تغطية أشمل للمنتجات. وينبغي منح أقل البلدان نموا معاملة تفضيلية أكثر من غيرها من البلدان لتمكينها من تدارك بعض الأوجه السلبية في أوضاعها.

١٤ - وتعزيز تحرير تجارة السلع، خاصة المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، يمكن أن يدر الكثير من المكاسب على أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من حيث الإيرادات والصادرات والعمالة. ولن تُجنى هذه المكاسب فقط من إلغاء الحواجز التي تحول دون الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية بل وأيضا من إصلاح النظم التجارية في هذه البلدان.

١٥ - وهناك حاجة أيضا إلى الانتقال نحو نظام تجاري متعدد الأطراف يراعي بشكل خاص مصالح أقل البلدان نموا، يتضمن إلغاء الزيادة القصوى للتعريفات وتصاعدها، وتشديد الضوابط على اللجوء إلى سبل الانتصاف التجارية، وتوفير المزيد من المساعدة على بناء قدرات هذه البلدان من أجل تمكينها من تداري الحواجز التقنية والحواجز المرتبطة بالصحة، وتوسيع نطاق وصول صادرات أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وصولاً كاملاً إلى الأسواق المعفاة من الرسوم ومن الحصص المحدَّدة.

١٦ - وفي إطار برنامج الدوحة الإنمائي[٣]، فإن أعضاء منظمة التجارة العالمية ملتزمون بالمفاوضات التي تهدف إلى إدخال تحسينات كبيرة على الفرص المتاحة لوصول المنتجات الزراعية والصناعية، وخاصة المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا، إلى الأسواق. ويشدد الحوار حول السياسات على أهمية اختتام جولة الدوحة بحلول عام ٢٠١٠ وعلى ضرورة التعجيل بذلك. وإتاحة المزيد من الفرص أمام أقل البلدان نموا للوصول إلى الأسواق هي في الواقع خطوة أولى ضرورية لمساعدتها على تنمية اقتصاداتها، ولكنها ليست كافية. ويجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجية أوسع نطاقا تهدف لتشجيع توفير عرض قوي في أقل البلدان نموا. وأوجه القصور في القطاعات الرئيسية للهياكل الأساسية، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والخدمات المالية كثيرا

(٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

ما تتسبب في ارتفاع تكاليف التصدير في هذه البلدان أكثر مما تسببه الحواجز التجارية الأجنبية. ولهذا، فإن أقل البلدان نموا في آسيا تحتاج أيضا إلى مساعدات تقنية للمشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي يتطلب تنفيذاً فعالاً للإطار المتكامل المحسّن لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. وتنبغي مواءمة معونة التجارة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لفرادى البلدان وأن تهدف إلى تعزيز القدرة التجارية والمنافسة على المستوى الدولي من خلال تقديم الدعم في مجالات محددة، مثل السياسات والأنظمة التجارية، وتنمية التجارة، وبناء القدرات الإنتاجية، والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، والتكيفات المتصلة بالتجارة. وينبغي أن يكون تنفيذ المعونة وتعزيزها لصالح التجارة مكمِّلا للجهود الرامية إلى توصل جولة الدوحة للمفاوضات إلى نتائج ناجحة، وليس بديلاً عنها، كما ينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا بالأولوية في اهتمام عند صرف الأموال المخصصة لمعونة التجارة.

١٧ - ويؤدي دعم الزراعة في البلدان المتقدمة النمو إلى خفض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية ويزيد من تقلب الأسعار، مما يضر بأقل البلدان نموا وبأفقر مواطنيها، لأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المهيمن في المناطق الريفية. كما يتحمل الاقتصاد العالمي تكاليف كبيرة من جراء اختلالات التجارة الزراعية.

١٨ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي التفكير في اتخاذ تدابير لمعالجة بعض العوامل التي ساهمت في التقلب الحاد في أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية. وتشمل هذه العوامل تدابير دعم استخدام الوقود الأحيائي بأنواعه التي حُوِّلت إليها أغذية كانت في السابق تُستخدم للاستهلاك البشري وآثار المضاربة المفرطة. وللتعويض عن شدة تقلب أسعار السلع الأساسية، ينبغي التفكير في إنشاء صناديق لتثبيت أسعار السلع الأساسية ووضع خطط تأمين، والاحتفاظ بمخزونات أكبر، وحبذّا على الصعيد الإقليمي.

٢ - تمويل التنمية

١٩ - يعد حجم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ أقل بكثير من مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها هذه البلدان، مما يشير إلى أنها تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر أكبر. ورغم أن كلا من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر قد شهدا اتجاهات متزايدة في سنوات العقد الأول من هذا القرن، فإن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ تباطأت بدءا من عام ٢٠٠٥ في مقابل اتجاه متزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(أ) التمويل

٢٠ - يعد الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأقل نموا من النوع الباحث عن الموارد، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل بلدان آسيا والمحيط الهادئ نموا هو في الغالب من النوع الساعي إلى تحقيق الكفاءة. ويتوقف استغلال الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم المعارف في البلدان المضيفة على عدد من الشروط، لا يتوافر كثير منها في هذه البلدان.

٢١ - وهناك حاجة متزايدة لدى أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ إلى إعادة تركيز اهتمام السياسات فيها على تطوير قدرات إنتاجية. ويعني ذلك أنه ينبغي توجيه السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تنشيط الاستثمار المنتج، وبناء القدرات التكنولوجية، وتطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز الروابط داخل القطاعات وعبرها وبين المؤسسات المختلفة. وينبغي أيضا أن يهدف تدعيم القدرات الإنتاجية المحلية إلى إيجاد مجموعة أوسع نطاقا من المنتجات الأكثر تطورا.

٢٢ - ونظرا لأن العديد من البلدان الأقل نموا لم تكن قادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من التحرير والإصلاح، فمن أجل تعزيز تدفقات رأس المال الخاص، تدعو الحاجة إلى تعزيز الجهود الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف للتغلب على القيود الهيكلية وغيرها من القيود التي تحد من جاذبيتها كمقاصد لرأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف توفير المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة؛ وتبادل أفضل الممارسات؛ وتعزيز وتدعيم الشراكات وترتيبات التعاون؛ وتوفير الضمانات؛ ودعم الجهود الوطنية لإيجاد مناخ استثماري مستقر ويمكن التنبؤ به.

٢٣ - وهناك حاجة إلى دعم عالمي للاستثمار الأجنبي الخاص، ولا سيما في تطوير الهياكل الأساسية والمجالات الأخرى ذات الأولوية، بما في ذلك سد الفجوة الرقمية التي توجد في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن للدعم العالمي أن يتخذ أشكالا مختلفة، بما في ذلك اعتمادات التصدير، والتمويل المشترك، ورأس مال المجازفة وغيره من وسائل الإقراض، وضمانات المخاطر، والاستفادة من موارد المعونات، وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتمويل دراسات الجدوى.

(ب) التحويلات

٢٤ - برزت التحويلات باعتبارها مصدرا مهما للعملة الأجنبية في كثير من أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، ليست التحويلات بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الديون أو المصادر العامة الأخرى لتمويل التنمية في أقل البلدان نموا. وهي عادة ما تكون أجورا تحول لتلبية احتياجات الأسر المستفيدة منها، ويعد التصرف فيها مسألة تعتمد على ما تقرره الأسرة. ونظرا للأهمية والإمكانية المتزايدتين لتصدير الخدمات بالنسبة لأقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، فإن طرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نموا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في الخدمات، ومنح معاملة تفضيلية آمنة ويمكن التنبؤ بها وأكثر مواتاة للخدمات وموردي الخدمات من البلدان الأقل نموا، ينبغي تنفيذها تنفيذا كاملا. وفي هذا الصدد، ينبغي منح الأولوية للأساليب وطريقة العرض، ولا سيما لحركة الأشخاص الطبيعيين في إطار النمط ٤. ويدعو الحوار حول السياسات إلى توثيق التعاون والتفاهم بين البلدان المرسلة وبلدان المقصد للعمال المهاجرين. وإضافة إلى التدابير الرامية إلى خفض تكاليف المعاملات، التي تم إحراز تقدم كبير فيها، ينبغي للبلدان المستقبلة أيضا تحسين ظروف العمل للمهاجرين والحد من القيود غير المعقولة على هجرة العمالة. وتدعو الحاجة إلى التعاون بين بلدان المنشأ والمقصد لزيادة مساهمة العمال المهاجرين والاستفادة منها في ''كسب الأدمغة'' وتداولها، وتنمية المهارات في أقل البلدان نموا.

٢٥ - ويلاحظ الحوار حول السياسات التحضير الجاري لإنشاء مرصد دولي لتحويلات المهاجرين إلى أقل البلدان نموا. وهو يدعو مكتب التنسيق إلى وضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم لتنفيذ البرنامج التجريبي، وفقا لتوجيهات الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي عقد في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩[٤].

(ج) المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون

٢٦ - ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تلعب دورا مهما جدا في تنفيذ برنامج عمل بروكسل في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وللمساعدة الإنمائية الرسمية دور حفاز محتمل في مساعدة هذه البلدان على تعزيز التنمية المستدامة والشاملة؛ وتعزيز البنية الأساسية الاجتماعية والمؤسسية والمادية؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومواءمة التجارة والاختراعات

(٤) انظر A/C.2/64/3، الفقرة ١١.

والابتكارات التكنولوجية؛ وتحسين الصحة والتعليم؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وضمان الأمن الغذائي؛ و الحد من الفقر. وينبغي على الشركاء في التنمية أيضا إنشاء آليات تمويل محددة ومكرسة للتعامل مع الأزمات المالية والغذائية وأزمات الوقود، لا سيما في أقل البلدان نموا.

٢٧ - وعلى الرغم من حدوث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة، فإن ٩ فقط من أصل ٢٢ مانحا من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حققوا الهدف المتمثل في توفير ما لا يقل عن ٠,١٥ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٨. ولسوء الحظ، لا تشير خطط الإنفاق الحالية لدى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية سوى إلى زيادة قدرها ١ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠، مما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المساعدة. ولهذا، يجب أن يلتزم المانحون الذين لم يبلغوا الهدف البالغ ٠,٢ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي بخطوات ملموسة لزيادة المساعدات في فترة زمنية معقولة. ويجب أن يكون هناك استهداف للمساعدة الإنمائية الرسمية ليس فقط نسبيا ولكن تدريجيا أيضا، ومحاولة رفع تلك المساعدة لتلبية الاحتياجات التي تحددها أقل البلدان نموا وتضع أولوياتها. وتشمل تلك الأولويات بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية، والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية، وتنمية المهارات، والهياكل الأساسية الاجتماعية لتمكين الجميع من الوصول إلى الخدمات الأساسية والمعونة من أجل تحقيق قفزة إلى الإنتاج الأخضر. وينبغي للمعونة المقدمة للأغراض ''الجديدة''، مثل المعونة لصالح التجارة والتمويل من أجل التكيف مع تغير المناخ، أن تكون معونة إضافية حقا، ويجب ألا تحوِّل الموارد عن غيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، يجب بذل الجهود لمواصلة تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي من خلال البناء على المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية، والتنسيق والمواءمة، والإدارة من أجل النتائج، على النحو المتفق عليه في إعلان باريس ٢٠٠٥[٥] وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨[٦]. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، مواءمة المساعدات حسب القطاعات مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأولويات القطرية،

(٥) إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة، الذي اعتمد في المنتدى الرفيع المستوى المعني بمسألة ''التقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة: التنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج''، الذي عقد في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ (انظر www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf).

(٦) A/63/539، المرفق.

وإزالة قيود المساعدات إلى أقل البلدان نموا، وزيادة القدرة على التنبؤ، وبذل مزيد من الجهود لتخفيف عبء الديون.

٢٩ - وعلى وجه التحديد، ينبغي أن لا تربط المساعدات بأية شروط لا تتماشى مع أهداف استراتيجيات التنمية الوطنية لأقل البلدان نموا. وتقع مسؤولية بناء القدرات على عاتق أقل البلدان نموا، بينما يقوم الشركاء في التنمية بدور داعم. وينبغي على الشركاء في التنمية استخدام مؤسسات البلد ونظمه الخاصة، ودعم بناء القدرات في هذا المجال، وينبغي عليهم تجنب إنشاء آليات موازية لتقديم الخدمات. وينبغي تجنب الأنشطة التي تقوض بناء المؤسسات الوطنية. وينبغي للشركاء في التنمية تقديم تعهدات دالة على المساعدات، وصرف المساعدات في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به. وينبغي أن تقود البلدان المتلقية استعراضات التقييم المتبادل، ويجب أن تشمل تلك الاستعراضات جميع أصحاب المصلحة. ويشجع الشركاء في التنمية على دعم تنمية القدرات المؤسسية لكي يمكن لأقل البلدان نموا أن تعزز قدراتها الاستيعابية من أجل زيادة نقل الموارد من الشركاء في التنمية.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية، من المهم ضمان أن تكون نظم المساعدة مرنة بما فيه الكفاية للتفاعل بشكل أسرع عندما تحدث صدمات خارجية كبيرة. ويجب أن تكون المساعدات معاكسة للدورات الاقتصادية ليكون لها أكبر أثر على اقتصادات البلدان المتلقية، وينبغي أن تكون مرنة بما يكفي لترك مجال ضمن سياسات أقل البلدان نموا لتعويض آثار تلك الصدمات. ولذا فمن الضروري إنشاء صندوق لتخفيف الأزمات وبناء المرونة لمساعدة أقل البلدان نموا، بوصفها الاقتصادات الأشد ضعفا، على تحمل الصدمات وبناء المرونة على المدى الطويل.

٣١ - وقد أُحرِز تقدم في السنوات الأخيرة بشأن مصادر مبتكرة لتمويل طوعي وبرامج مبتكرة، مثل مبادرة العمل العالمي لمكافحة الجوع والفقر، والفريق الرائد المعني برسوم التكافل لتمويل التنمية، ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية بالولايات المتحدة. ويجب توسيع نطاق هذه المبادرات، ويحتاج تنفيذها إلى مزيد من التوسع لتصل إلى الأشخاص المحرومين في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ. وهناك حاجة إلى إقامة صناديق مواضيعية لأغراض خاصة، تكرس وتخصص لأقل البلدان نموا، مثل صندوق تحقيق استقرار السلع، وصندوق التكنولوجيا، وصندوق التنويع، والصناديق المتصلة بالبيئة. ومن المهم أن تكون أقل البلدان نموا قادرة على تحديد شروط الوصول إلى هذه الصناديق، وأن يكون لها تمثيل عادل في إدارتها.

٣٢ - وقد زاد الدين الخارجي المستحق على أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي في حالة البلدان الجزرية. وبالنسبة للبلدان الأخرى الأقل نموا، فقد انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل هامشي. ويترجم انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى قدرة على التحكم في خدمة الديون، وقد حافظ معظم هذه البلدان على مركز ديون مرض نسبيا قبل بدء الأزمة المالية والاقتصادية، عن طريق مزيج من النمو القوي للصادرات والتمويل الخارجي الحصيف.

٣٣ - ويدعو الحوار حول السياسات إلى المشاركة الكاملة لكل من الطرفين في مفاوضات الديون، ويشير إلى أهمية مراعاة السياسات الوطنية للمدينين واستراتيجياتهم المرتبطة بتنفيذ برنامج عمل بروكسل وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتتطلب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الحالية تنفيذ مبادرات وآليات جريئة لحل مشاكل ديون أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ بطريقة منصفة وفعالة. أما المساعدة التقنية على إدارة الديون والتصدي لمشاكلها فهي جوهرية بالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا، ولا سيما أشدها ضعفا.

٣٤ - وينبغي تنفيذ التعهدات التي قدمت في مؤتمرات قمة بلدان مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، بتوفير موارد إضافية لأقل البلدان نموا على وجه السرعة، ورصد ذلك من قبل المجتمع الدولي. ونظرا للتأثير البعيد المدى على أقل البلدان نموا للسياسات التي أطلقها مجلس تحقيق الاستقرار المالي التابع لمجموعة العشرين، فمن المهم أن تكون أقل البلدان نموا ممثلة في تلك الهيئة. ويجب أن يكون هناك وجود منصف لأقل البلدان نموا في الهيئة التي تضطلع بإدارة هذه الأموال. وينبغي أن تتناول عملية الإصلاح الجارية للبنيان المالي الدولي ضرورة زيادة تمثيل أقل البلدان نموا في المؤسسات المالية الدولية. وقد تقوم منصات النقاش في الأمم المتحدة، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالاتصال على نحو أشد كثافة مع الحكومات وسائر الشركاء في التنمية من أجل تحسين توزيع المساعدات وتعجيله.

٣ - تغير المناخ

٣٥ - يشكل تغير المناخ تحديا خطيرا يتهدد بمحق ما حققه العديد من أقل البلدان نموا من مكاسب إنمائية، ما يشكل في عدد من الحالات خطرا على وجودها الفعلي نفسه. وتقف معظم أقل البلدان نموا على الخط الأمامي في مواجهة تغير المناخ، وقد حولت الموارد الشحيحة المخصصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى برامج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. ولذلك، ينبغي على وجه السرعة دفع الأموال التي وعدت بتقديمها

البلدان المتقدمة النمو في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في كوبنهاغن. وينبغي أن يُعجَّل بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها تلك البلدان بتوفير موارد جديدة وإضافية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وينبغي منح الأولوية في تخصيص الموارد لأقل البلدان نموا، لأنها تقع بين أضعف البلدان. ويجب ضمان تدفق الموارد إلى أقل البلدان نموا لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ، فضلا عن أي صدمات خارجية، مثل الأزمة المالية أو أزمة الغذاء والوقود.

٣٦ - ويدعو الحوار حول السياسات إلى وضع آلية واضحة وشفافة ناظمة لصرف الأموال اللازمة لتنفيذ برامج التخفيف من الآثار والتكيف معها في أقل البلدان نموا، على نحو ما وعد به في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. وينبغي إعطاء الأولوية لتلك البلدان لأنها الأشد عرضة لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

٣٧ - ويلزم وضع استراتيجية إنمائية جديدة واتفاق تعاون جديد من أجل التنمية يقومان على النمو الرفيق بالبيئة لإبرام صفقة خضراء جديدة لأقل البلدان نموا من أجل مساعدتها في تعزيز تحقيق تنمية أشمل وأكثر استدامة. وتحتاج تلك البلدان إلى المساعدة بنقل التكنولوجيا والحصول على التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية والطاقة الإنتاجية لجعلها أكثر ملاءمة للبيئة، مع تمكينها في الوقت نفسه من التسريع في التحول الهيكلي. ويجب على تلك البلدان وعلى شركائها من البلدان المتقدمة النمو العمل معا على ضمان اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك رفيقة بالبيئة.

باء - السياسات الدولية والمحلية الفعالة في ضوء نتائج الاستعراض الإقليمي والتحديات والفرص الجديدة والناشئة

١ - النمو وسياسات الاقتصاد الكلي

٣٨ - تحتاج أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا إلى الحفاظ على أسس اقتصاد كلي متينة ترمي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد مرتفع بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل، واستقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الإبقاء على نسب تضخم منخفضة ومستقرة، واختلالات داخلية وخارجية يمكن تحمّلها.

٣٩ - وتحتاج تلك البلدان إلى الاستفادة من كامل نطاق السياسات الملائمة لمواجهة التقلبات الدورية من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية؛ فهي تساعدها على تفادي التقلبات الاقتصادية المفاجئة، التي قد يكون لها أثر سلبي على توزيع الدخل وتخصيص الموارد.

٤٠ - وينبغي لها تركيز سياساتها الإنمائية على القطاعات المحددة، بما في ذلك السياسات الزراعية والصناعية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز نمو يراعي مصالح الفقراء، ولكن يجب تفصيل تلك السياسات تفصيلا خاصا يتلاءم مع ظروف كل بلد من تلك البلدان. ويجب عليها تحديدا ضمان أداء دور فاعل للاستثمار العام في خلق دورة خَيِّرة للاستثمار وحفز النمو الشامل. ولذلك، تحتاج تلك البلدان إلى تنفيذ إصلاحات مالية وضريبية، وتحسين العمليات المتعلقة بالميزانية، وتحسين نوعية الإنفاق العام، وتعزيز الإدماج المالي من خلال اتباع سياسات نقدية خلاقة وتعزيز الشفافية في الإدارة المالية العامة. ويمثل الاستخدام الفعال والمنصف للموارد الشحيحة إحدى الركائز الأساسية للحكم الرشيد.

٢ - الفقر والجوع والأمن الغذائي

٤١ - بعد تقييم الوضع الحالي للفقر والجوع في ١٥ بلدا من أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودراسة أسباب دوام الفقر والجوع في تلك البلدان، يشير الحوار حول السياسات إلى أن التقدم المحرز حتى حينه يظهر أن خفض الفقر في أوساط من يعيشون على ما يقارب دولار واحد في اليوم أكبر منه في أوساط الذين يعيشون في فقر مدقع في معظم تلك البلدان، وهو ما يعني ضمنا أن فوائد النمو تحققت لصالح من يعيشون على خط الفقر المتمثل بحوالي دولار واحد في اليوم أكثر مما تحقق لمن يعيشون على أقل من ذلك. ويدعو الحوار حول السياسات إلى أن تولي السياسات اهتماما أكبر بالفئات الشديدة الفقر، والفئات الأضعف، بما فيها الشعوب الأصلية، وسكان المناطق النائية.

٤٢ - وكان التقدم المحرز في مكافحة الجوع بطيئا أيضا على وجه الإجمال. فعلى الرغم من انخفاض معدّل حالات نقص الطاقة الغذائية انخفاضا طفيفا في بضعة بلدان، فقد كان التقدم المحرز في خفض نسبة الأطفال الناقصي الوزن وفي تحقيق خفض في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أبطأ، مما أدى إلى تباطؤ التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - ويلزم رسم سياسات لزيادة الهبات المحدودة الممنوحة للفقراء وللفئات الضعيفة. ومن شأن تلك السياسات أن تشمل اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز الهبات الممنوحة للفئات الفقيرة كمّا ونوعا، مثل توسيع نطاق الملكية وزيادة إمكانية الحصول على الأصول المنتجة عن طريق تحسين أسواق الائتمان، وتنفيذ سياسات إعادة التوزيع وإزالة حواجز منع الدخول إلى الأسواق، وتنمية رأس المال البشري من خلال الحصول على التعليم واكتساب المهارات، والحد من حالات الضعف، وتعزيز القدرة على امتصاص الصدمات بتقديم برامج تأمين للفقراء وتوسيع الخدمات الصحية، والحد من التمييز بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوفير شبكات الضمان والأمان الاجتماعية، واتخاذ شتى أنواع التدابير الهادفة.

٤٤ - ولا تزال التنمية الشاملة والمستدامة والعامة على جميع الناس في أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا، تشكل الأولوية بالنسبة لتلك البلدان. ولذلك لا بد من اعتماد منظور أوسع للحماية الاجتماعية يشمل الحماية الاجتماعية وتعزيز سبل العيش على السواء، مقابل النظرة الضيقة إلى الحماية الاجتماعية بأنها تتمثل في إقامة شبكات أمان والتصدي للأزمات والصدمات على المدى القصير.

٤٥ - وتحتفظ معظم حكومات أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمخزونات وطنية من الأرز أو غيره من المواد الغذائية الأساسية، لكي تكون احتياطيات في أوقات تقلب الأسعار وانعدام الأمن الغذائي. وقد يكون إنشاء مخزونات غذائية وطنية وإدارتها أمرا معقدا ومكلفا. وحث الإطار الشامل لعمل فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي البلدانَ على استخدام المخزونات الوطنية من المواد الغذائية لتثبيت الأسعار على المدى القصير في أوقات تقلب الأسعار، ويشير إلى أنه من الأفضل بناء مخزونات إقليمية أو إبرام اتفاقات متعلقة بالاحتياطي الغذائي بدلا من الاحتفاظ بالمخزونات الوطنية.

٤٦ - ويشير الحوار حول السياسات إلى أن الأمن الغذائي يعتمد على الدخل بقدر ما يعتمد على توفر الغذاء. فعلى الأرجح يتمكن الأفراد ذوو الدخل الكافي من الحصول على غذاء كاف. ولذلك، فإن بذل جهود فعالة للقضاء على الفقر وتعزيز القوة الشرائية للفقراء والفئات الضعيفة الأخرى، يسهم في ضمان الأمن الغذائي. وفي هذا الشأن، هناك حاجة لإنشاء نظم عامة لتوزيع الأغذية وتعزيز تلك النظم الهادفة إلى توفير الدعم الغذائي للأسر الفقيرة، ولا سيما الأسر التي يكون أفرادها ضعافا أو مرضى. ويمكن للحكومات النظر في أمر قيام منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية أو مجموعات صغار المزارعين بإدارة نظام توزيع الأغذية ذاك. ويمكن أيضا أن تؤدي نظم الحماية الاجتماعية الشاملة دورا حيويا. إذ يشكل تأمين فرص العمل للفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسيلة رئيسية من الوسائل الاقتصادية الكفيلة بالحصول على الغذاء. وبالنسبة للخطط العامة لتأمين فرص العمل فهي لا تكفل تحقيق حد أدنى من الاستهلاك الغذائي فحسب، ولكنها تساعد الناس أيضا على تجنب اللجوء إلى آليات ضارة لمواراة ظروفهم تنطوي على بيع الأصول وعلى الاستدانة. وتكتسب برامج التغذية المدرسية أهمية بالغة في توفير التغذية الأساسية للأطفال وتشجعهم أيضا على المواظبة على الذهاب لمدارسهم. كذلك تكتسب برامج الغذاء مقابل الأعمال والبرامج المماثلة أهمية في توفير فرص الحصول على الغذاء خلال الفترات العجاف وحالات الطوارئ الأخرى.

٤٧ - وعلى مدى بضعة عقود، أدى نقص الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى الحد من نمو الإنتاجية وإلى تقويض الأمن الغذائي. وينبغي ضمان القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وإمكانية الحصول عليه بالنسبة للجميع لدى معالجة مسألة الجوع، بالشراكة المتينة وبالتعاون القوي مع المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم القطاع الزراعي في كثير من أقل بلدان آسيا والمحيط الهادئ نموا بعدم كفاية البنية التحتية الريفية وبالوصول المحدود إلى الأسواق، وخصوصا بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وستؤدي تلك العقبات إلى تفاقم آثار تغير المناخ، وهي مخاطر زيادة حالات فشل المحاصيل، ونشوء أنواع جديدة من الآفات والأمراض، ونقص البذور والمواد الزراعية الملائمة، ونفوق الماشية. فلا بد من إعادة النظر في تنفيذ التدابير الرامية إلى دعم القطاع الزراعي للشروع في ثورة خضراء جديدة، بما في ذلك صون الموارد الطبيعية وتحسين إدارة المياه. وفي هذا السياق، يمكن للبرامج الإقليمية الخاصة لإنعاش الاقتصادات الزراعية والريفية في أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تشكل الأساس لضمان تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي. ويلزم تحسين الشراكات فيما بين أقل البلدان نموا من خلال مراكز المعرفة والتواصل الفعال عبر شبكات الاتصال. ويمكن لوكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى في التنمية، مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وغيرها من الوكالات الرائدة، أن تنشيء شبكات معلومات ومعارف إقليمية وقاعدة بيانات للأمن الغذائي، وتتبادل التكنولوجيات التي أثبتت جدواها، والبرامج الإقليمية الفعالة والخبرات المكتسبة في مبادرات الأمن الغذائي.

٣ - تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرات في مجال العرض

٤٨ - إن تحسين وتنويع وتطوير التكنولوجيا، وبناء كتلة حرجة للقدرة الإنتاجية في الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات في أقل البلدان نموا من الأمور الجوهرية لإحداث تحول هيكلي فيها، والتغلب على هشاشتها الاقتصادية، واستحداث فرص عمل لاستيعاب القوة العاملة الكبيرة التي يغلب عليها عنصر الشباب. وهي حيوية أيضا للحد من الفقر وتحقيق تنمية شاملة. ويجب دعم تعبئة الموارد المحلية الفعالة وبناء المؤسسات التي تقوم بها أقل البلدان نموا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التنمية والمساعدة الإنمائية الرسمية المستهدفة، فضلا عن السياسات التجارية للشركاء في التنمية التي تهيئ ظروفا مواتية لبناء القدرة الإنتاجية. إن تعزيز النمو في حجم ونطاق المشاريع المحلية وقدرتها على الدخول في شراكة مع الشركات العالمية ومع سلاسل وشبكات الإنتاج والبيع بالتجزئة، يتطلب الدعم أيضا.

٤٩ - سيكون قطاع الأعمال التجاري الحيوي الذي يعمل بشكل سليم والمتجاوب اجتماعيا في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ هو الأساس في توليد نمو اقتصادي مستدام. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تقوم أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بإنشاء هياكل مالية أساسية تتيح إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية، وخاصة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وبالغة الصغر، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والفقراء والسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويتطلب ذلك نظاما ماليا متنوعا، يخضع لأنظمة سليمة ويشمل الجميع من شأنه أن يشجع على الادخار ويوجه المدخرات إلى استثمارات إنتاجية، وخاصة في المناطق الريفية. ويجب كذلك زيادة الإمداد المحلي لرأس المال لأجل طويل عن طريق تطوير أسواق رأس المال المحلية.

٥٠ - ويعد التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك القروض الصغيرة، أداة فعالة لاستحداث فرص العمل، وخاصة التوظيف الذاتي، وتحسين رفاه الأسر المعيشية الفقيرة، بما في ذلك النساء، في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، وتمكين الأفراد والمجتمعات، والشروع في التنمية الاجتماعية. وينبغي للحكومات تقديم الدعم المناسب والمنسق لتلبية الطلب المتزايد على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك بناء القدرات لمؤسسات التمويل البالغ الصغر.

٥١ - وتتوقف الوتيرة والتسلسل الأمثلين لتحرير التجارة على الظروف الخاصة بكل بلد من أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أساس تكاليفها والفوائد الناجمة عنها. ويجب تكميل تحرير التجارة بإجراءات مناسبة تتخذها البلدان لتوسيع القدرات الإنتاجية والتجارية؛ وتطوير الموارد البشرية والهياكل الأساسية والتكنولوجيات؛ وتنفيذ شبكات الأمان للفئات الضعيفة.

٥٢ - وتشكل التنمية البشرية والمؤسسية في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ إحدى الأولويات الرئيسية. ويتطلب إعمال القدرات الكامنة زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري، لا سيما في التعليم والصحة، وفق استراتيجيات قطرية محددة، وخلق فرص عمل، وفرص عمل لائقة، واعتماد سياسات اجتماعية شاملة. وثمة حاجة إلى وضع سياسات داعمة لتعزيز الصناعات المحلية المتنوعة والداعمة، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لخلق فرص عمالة منتجة وتعزيز المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى توفير الخدمات المالية والائتمانية، وإمكانية الحصول عليها، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير لإدماج الفقراء في العمليات الإنتاجية، والاستثمار في مهارات العمل لديهم وتسهيل دخولهم في أسواق العمل الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات لضمان وصول الجميع إلى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وتهيئة خدمات اجتماعية شاملة ودعم بناء

القدرات، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمسنين والمعوقين، وذلك بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية. ويدعو الحوار حول السياسات إلى تعزيز الدعم الدولي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في تطوير قدراتها البشرية والمؤسسية تعزيزا كبيرا.

٥٣ - إن انتشار تطوير التكنولوجيا وتحسينها في أقل البلدان نموا من العوامل الهامة في تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرات في مجال العرض. وتدعو الحاجة إلى بناء قدرات هذه البلدان في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير من خلال برامج وطنية ودعم من جانب المؤسسات والبرامج الدولية على حد سواء. وقد آن الأوان للنظر في إنشاء بنك للتكنولوجيا من أجل أقل البلدان نموا، بحيث يمكنه نقل التكنولوجيات الرئيسية، بما في ذلك التكنولوجيات التي تستخدم لصالح الفقراء، والتكنولوجيا الخضراء والتكنولوجيا الزراعية والطاقة المتجددة.

٥٤ - وبغية التصدي للتحديات التي تواجه التنمية في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، فمن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير محددة لدعم الأنشطة الإبداعية والابتكارية والخلاقة في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك إشراك الجامعات ومؤسسات البحوث، والتأكيد على ضرورة تسويق نتائج البحوث تجاريا.

٥٥ - وينبغي تقديم مساعدة كاملة لأقل البلدان نموا في تلبية جميع أهدافها في التطوير والتكيف التكنولوجي. وينبغي أن تدعم جميع المنظمات والشركاء في التنمية الجهود التي ترمي إلى إيجاد بيئة وطنية مواتية لبناء القدرات التكنولوجية. وينبغي تقديم الدعم الكامل لأقل البلدان نموا في صياغة استراتيجيات الابتكار الوطنية والحصول على المعلومات التكنولوجية والعلمية من أجل التنمية.

٤ - الجنسانية

٥٦ - تعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأمور الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ. ويتطلب ذلك القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس في جميع أشكاله، بما في ذلك في أسواق العمل والمال، وكذلك في ملكية الموجودات وحقوق الملكية. ويتمثل المفتاح الرئيسي لتحقيق ذلك في تعزيز حقوق النساء وتمكينهن الاقتصادي، وتعميم المنظور الجنساني على نحو فعال في الإصلاحات القانونية وخدمات دعم الأعمال التجارية، وتمكين المرأة من الوصول الكامل وعلى قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية. ويتعين على حكومات أقل البلدان نموا تعزيز الإدارة العامة لكي تستجيب للاحتياجات الجنسانية، بما في ذلك الميزنة الجنسانية، على جميع المستويات.

٥٧ - ومن المهم بالنسبة لأقل البلدان نموا العمل على تهيئة بيئة تستطيع المرأة فيها تأدية دور أنشط في التكيف مع آثار تغير المناخ وفي ضمان الأمن الغذائي وسبل العيش لأسرها، وخاصة في المناطق المعرضة لأخطار البيئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإجراءات الجماعية والشاملة التي تركز على تنمية رأس المال الاجتماعي، والتي تشمل الحكومة المحلية، تأدية أدوار فعالة في تعزيز القدرات على التكيف على مستوى المجتمع المحلي من خلال وسائل مختلفة، مثل تقوية الأصوات المحلية، وتشجيع الكفاءة والمساءلة في هيكل الحكم المحلي، والوقوف على طبيعة الضعف لدى مختلف الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء، في مواجهة تغير المناخ.

٥ - البنية التحتية

٥٨ - ينبغي أن يظل توسيع البنية التحتية وصيانتها، لأغراض تشمل النقل والطاقة، والمياه، والمعلومات، والاتصالات، أمرا محوريا في برنامج العمل الجديد، نظرا لأهميتها من أجل تطوير القدرة الإنتاجية فضلا عن مكافحة الفقر. ومن أجل تحقيق تطوير البنية التحتية الضروري، يتعين على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان العام والخاص في أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية، العمل معا. بالإضافة إلى ذلك، فإن اتباع نهج إقليمي في توفير البنية التحتية من شأنه أن يساعد على التغلب على الاختناقات وزيادة الكفاءة. وقد يشمل ذلك تبادل أفضل الممارسات في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية وتنفيذها. وللمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف دور رئيسي في بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تلك التي تعزز وصول جميع الناس إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والمأوى والصحة والتعليم. ويجب كذلك تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتآزر مع المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٩ - وبالنسبة لأقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ، هناك حاجة ملحة للتحرك نحو وضع نموذج للطاقة المستدامة ينطوي على ثلاثة عناصر هامة: جودة النمو الاقتصادي، والاعتماد على زيادة كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وتعزيز الجهود في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. وبالإضافة إلى استكشاف فوائد التكنولوجيات المحلية على نحو أكبر، تحتاج أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ إلى إيجاد سبل فعالة لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة ليشمل المناطق الريفية والفقراء. إن زيادة التعاون الإقليمي في مجال تطوير تكنولوجيات الطاقة النظيفة، والتحرك نحو اقتصادات منخفضة الكربون مع إمدادات طاقة موثوقة ومستدامة، وكفاءة استخدام الطاقة كلها عوامل هامة بالنسبة لأقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ لكي تمضي قدما، وكذلك برامج التعاون الإقليمي لاستغلال موارد

الطاقة المتجددة. ويدعو الحوار حول السياسات إلى توسيع إمكانات الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة ونقلها لمساعدة أقل البلدان نموا في تحقيق أولوياتها في مجال التنمية المستدامة.

٦ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإقليمي

٦٠ - لقد كشفت الأزمة المالية العالمية مواطن الضعف المشتركة والاعتماد المتبادل فيما بين أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ والشركاء الإقليميين الآخرين، في حين أبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية الأبعاد المحدودة لنموذج ''صنع في آسيا، واستهلك في الغرب''. وهناك حاجة ملحة لإعادة توجيه الاقتصادات الآسيوية والبحث عن تحركات جديدة للنمو للحفاظ على دينامية منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما سيسهم في تحقيق التنمية الشاملة من جانب دول المنطقة الأقل نموا. إن إعادة توجيه اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ يتطلب مزيدا من الاعتماد على الاستهلاك المحلي والإقليمي. ولما كان أكثر من نصف فقراء العالم يعيشون في آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في أقل البلدان نموا، فلدى المنطقة إذا إمكانية استحداث ملايين المستهلكين الجدد. لذلك يجب أن يحتل الحد من الفقر والتنمية في أقل البلدان نموا مركز الصدارة في سياسات التنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وثمة جانب آخر لإعادة توجيه الاقتصادات الآسيوية يتعلق باستغلال إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي الثلاثي والإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ. ويمكن لمثل عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي هذه أن تساعد أقل البلدان نموا في تأمين القدرة على الوصول إلى أسواق أكبر ومساعدتها على بناء القدرات في مجال العرض من خلال ربطها بسلاسل قيمة الإنتاج الإقليمية. علاوة على ذلك، هناك فرص كبيرة في آسيا والمحيط الهادئ للتعاون المالي في توليد طلب كلي إضافي وفي الوقت نفسه تضييق الفجوات التنموية عن طريق تيسير الاستثمارات في تنمية البنية التحتية في أقل البلدان نموا والبلدان الأشد فقرا. وتحتاج المنطقة إلى بنية مالية لتسهيل إعادة تدوير الوفورات الضخمة لديها ولإيجاد فرص استثمارية داخل المنطقة لتحقيق التنمية الشاملة. وقد تكون هذه البنية الإقليمية غاية في الأهمية للحفاظ على دينامية منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها أقل البلدان نموا، وفي الوقت نفسه تعزيز قدرة المنطقة على الصمود أمام الأزمات المالية.

٦١ - ويدعو الحوار حول السياسات إلى مزيد من التعاون الإقليمي والتقني لدعم بناء القدرات من أجل وضع إطار شامل من أجل الزراعة والحراجة المستدامتين؛ وتقييم تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من حدته، وبرامج الحماية الاجتماعية والبرامج الوطنية للأمن الغذائي؛ ونظم المعلومات الغذائية الفعالة؛ وتبادل أفضل الممارسات في مجال التنمية.

٦٢ - وينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، مع مراعاة التجارة الخاصة والاحتياجات والتوقعات الاقتصادية في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ. ومما يبعث على الارتياح ملاحظة الاتجاه المتزايد للبلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو مساعدة شركائها من أقل البلدان نموا في مجال تنمية القدرات والوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. إن التكامل الإقليمي والتجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي هي عوامل هامة بوصفها أدوات مفيدة لتوسيع التجارة والاستثمار في أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ. ويجب أن تشجع الاتفاقات الإقليمية على التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وينبغي أن تكون موجهة لدعم التجارة ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي. ويشدد الحوار حول السياسات على أهمية تعزيز الترابط الإقليمي ودون الإقليمي في جميع الوسائط المختلفة، مثل الطرق السريعة، والسكك الحديدية، والمجاري المائية، وخطوط الأنابيب، والطرق السريعة للمعلومات، لاستغلال التآزر من أجل المنفعة المتبادلة. ويبحث الحوار حول السياسات أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤسساتها ومكاتبها الإقليمية على العمل مع الهيئات الإقليمية الأخرى والمنظمات والصناديق والبرامج الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، في تعزيز قدرة أقل البلدان نموا للاستفادة من فرص وفوائد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وينبغي إدراج جدول أعمال أقل البلدان نموا في جميع المحافل بحيث تؤخذ شواغل ومصالح وتطلعات هذه البلدان في الاعتبار كاملة واتخاذ إجراءات بشأنها.